نحو مِقرض ومِقراض ومِفتح ومِفتاح وقالوا مِخيط ومِخياط ومِحول ومِحوال ولم يجعلوا مِفعلا كما أعلوا نحو مقال ومقام لتوهم أن مِفعلا مقصور من مِفعال فيحفظ نظرا إلى أصله المقصور منه فإنه يقتضي الصحة لوقوع الألف بعد حرف العلة وهذه الثلاثة الأمثلة أسماء الآلات التي يعالج بها ويفعل ولا يبنى الآلة من فعل لازم وأما الأسماء التي وردت عنهم مضمومة الميم والعين نحو المُسعُط والمُنخُل والمُدُق والمُدهُن والمُكحُلة فإنها شذت عن القياس وما عليه الاستعمال لأنها مما يعالج به ويفعل فالقياس كسرها إلا أنهم ضموها لأنهم جعلوها أسماء لهذه الأوعية من غير اعتبار جريها على الفعل والاشتقاق منه وإن وافق لفظها لفظ الفعل كما قالوا المعقود والمعثور لضرب من الصمغ والمغرود لضرب من الصمغ والمعلوق للمغلاق فإنها بوزن مفعول وهي أسماء أشياء لم يرد فيها معنى الفعل وأسماء محضة فإنها وعاء الحرف وهو الإنسان وقد عدها في المفصل وهذه الأسماء والذي ذكر الجوهري وغيره أنها بالكسر جارية على القياس ونظير هذه الأسماء المضمومة في اسم الزمان والمكان نحو المقبُرة بضم العين للموضع الذي فيه القبور والمشرُبة بضم العين للغرفة والمشرُقة للموضع الذي يقع فيه التشريق والمسرُبة للشعر الممدود في الصدر فإن هذه أسماء لهذه الأمكنة المخصوصة لا لمكان الفعل وزمانه ولو أريد مكان الفعل وزمانه كانت مفتوحة ۝

باب النكرة والمعرفة

وهما في الأصل مصدر عرفت الشيء معرفة ونكرت الشيء نكرا إذا جهلته ثم نقلا وجعلا اسمين للشيء المعروف والمنكور أو صفتين لهما ولذلك يقال اسم معرفة واسم نكرة والنكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه أحدها أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع وآلة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير والثاني أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان

لكونه نوعا منه والجنس أصل لأنواعه والثالث أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار على التركيب فيكون تعيين المسمى عقيب التركيب وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب وهذا ضعيف لعلمنا بحصول التنكير مع التركيب في باب الفاعل وبوضعها على المسمى المعين من غير تركيب وأما الذي يتوقف على التركيب هو الإعراب والرابع أن التنكير الأصل فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك أنا وأنت قمنا وأنت وزيد قمتما وحدها كل لفظ وضع لمسمى غير معين أو كل لفظ وضع لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل ويندرج تحت الحد جميع النكرات سواء كان من قبيل المتواطئ أو المشترك أو كان له مشارك في الوجود كثور وأسد أو بالقوة والاستعداد كشمس وقمر فإنه لو قدر وجود مرات تماثلهما في النور لأطلق عليهما اسم الشمس والقمر باعتبار المشاركة في النور وكان مدلوله عينا يقوم بنفسه كرجل وامرأة أو معنى لا يقوم بنفسه كعلم وقدرة أو كان موضوعا لمسمى عارض الاتصاف بالحدث أو لنفس الحدث كما تقدم أو لمسمى متصف بالحدث أو باعتبار معنى هو المقصود كعالم وحسنة ونافع وباهر والفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف أن اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة وما عرف باللام وإن كان مقصودا للواضع فإنه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فإنه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان ومن علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب الدالة على

Copyright King Saud University